

أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية: دراسة مقارنة
بين الجزائر والامارات العربية المتحدة.

**The impact of oil prices on the economic growth, and the resource
curse theory: comparative study between Algeria and UAE**

بوالشعور شريفة^{1*}، قمري زينة²

¹ جامعة 20 أوت 55-سكيكدة، ch.bouchaour@univ-skikda.dz

² جامعة فرحات عباس -سطيف، zina.gomri@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2021/12/26

تاريخ القبول: 2021/10/14

تاريخ الاستلام: 2021/09/09

ملخص:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2019، وذلك بهدف تحري ما يعرف "بلعنة الموارد". وقد أثبتت النتائج التجريبية للدراسة صحة فرضية لعنة الموارد بالنسبة للجزائر، حيث كان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سالبا على المدى الطويل، بينما كان الأثر بالنسبة للإمارات العربية المتحدة موجبا وهامشيا. كما أبرزت النتائج القياسية أن أسعار النفط تفسر 53% من التقلبات التي تحدث في النمو الاقتصادي في الجزائر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 11.58% بالنسبة للإمارات. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال في الامارات أفضل من الجزائر.

كلمات مفتاحية: لعنة الموارد، أسعار النفط، معدل النمو الاقتصادي، الجزائر، الامارات العربية المتحدة.

Abstract:

The main objective of this paper is to study the impact of oil prices on the economic growth in Algeria and united Arabic emirates during the period 1990-2019, for the purpose to investigating the presence of what we is known as the "resource curse"

The empirical results confirmed the hypothesis of resource curse for Algeria, where the effect of oil prices on the economic growth was negative in the long run, but not for UAE, where the impact was positive and marginal. The results also showed that oil prices explain 53% of fluctuations in economic growth in Algeria, while this percentage doesn't exceed 11.58% for UAE. This can be attributed to the quality of institutions and business climate in UAE higher than Algeria.

Keywords: resource curse; oil prices; economic growth; Algeria; United Arab Emirates.

* المؤلف المراسل: بوالشعور شريفة، الإيميل: ch.bouchaour@univ-skikda.dz

تنتج الصناعة النفطية إيرادات معتبرة للبلدان المصدرة خصوصا في الفترات التي تعرف ارتفاعا في الأسعار العالمية للنفط، ورغم ذلك يبقى الأداء الاقتصادي للبلدان النامية المصدرة للنفط ضعيفا. ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي اهتم الباحثون أكثر فأكثر بالخطر الذي يمكن أن تمثله الموارد الطبيعية للبلدان النامية، وحسب الفرضية التي كانت سائدة آنذاك، فإن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى رفاهية اقتصادية. أي أن هذه الثروة يجب أن تغذي الطلب الكلي وبالتالي رفع المداخيل، و هنا تبرز نظرية الدفعة القوية (Big Push) ل Rosenstein Rodan والتي تتمثل في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية بدأت تعرف صعوبات اقتصادية أكبر من البلدان التي تفتقر لهذه الموارد. بهذا أخذت فرضية "لعنة الموارد الطبيعية" تشد الانتباه، وحسب هذه النظرية فإنه كلما كانت الموارد الطبيعية موجودة بوفرة كلما كان النمو الاقتصادي أقل.

ومع ذلك، فالدراسات الحديثة تقدم نظرية أخرى وهي أن أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي سواء عند الارتفاع أو عند الانخفاض يتعلق في النهاية بالهيكل المؤسسي للبلد. فمثلا Robinson و Ragmar¹ لاحظا أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية لا تسجل بالضرورة نموا اقتصاديا ضعيفا شريطة أن يكون للبلد "مؤسسات جيدة". إلا أن تعريف "مؤسسات جيدة" ليس دائما واضحا وأنه لا يمكن الجزم بأن هذه المؤسسات يمكن أن تعاني من وفرة الموارد الطبيعية.

إن لعنة الموارد الطبيعية تشكل فرضية أخرى تنطلق من مبدأ أن تحسن الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية لها أثر سلبي على النمو. حسب هذه النظرية فإن هذا التحسن يؤدي إلى البحث عن الربح² وهو نشاط غالبا ما يكون غير منتج وغير مريح ومنه تراجع النمو. كما أن "المرض الهولندي" الذي ينتج عن ارتفاع سعر الصرف يكبح الصادرات الصناعية التي تدعم النمو³.

إن المقارنات التحليلية بين مختلف البلدان تسمح بتقييم نظرية لعنة الموارد الطبيعية، وفي هذا البحث يتم مقارنة أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة باعتبارهما بلدين مصدرتين للنفط. استنادا إلى ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي:

كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟

ومن التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل سلبي أم بشكل ايجابي؟
- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد؟
- هل تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة بشكل سلبي أم بشكل ايجابي؟ هل يعاني الاقتصاد الاماراتي من ظاهرة لعنة الموارد؟

فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للكشف فيما اذا كان الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الاماراتي

يعانيان من ظاهرة لعنة الموارد ولهذا تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.
2. يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1 تطور أسعار النفط في السوق العالمية:

تميزت السوق النفطية منذ فترة طويلة بكثرة التقلبات و الصدمات مما أدى بسعر النفط لعدم الاستقرار خاصة بعدما فقدت منظمة السيطرة على التسعير ال OPEC خلال فترة السبعينات، حيث أصبح سعر النفط يخضع لقانون العرض والطلب، بالإضافة الى مجموعة أخرى من العوامل السياسية و الطبيعية الخارجة عن نطاق السيطرة و يمكن ايجاز الأزمات النفطية التي مر بها الاقتصاد خلال الفترة 2000-2017 من خلال النقاط التالية:

الفترة 1999-2000: منذ أواخر 1999 بدأت معظم الخامات تعرف انتعاشا، و تميزت هذه الفترة بعدم وجود صدمات فقط عرفت أسعار النفط تذبذبا طفيفا .

أزمة أحداث 2001: أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى انخفاض أسعار النفط و بالتالي كان لهذه الأحداث أثر سلبي، و ببداية 2002 بدأت أسعار النفط بالانتعاش.

أزمة حرب العراق 2003 : أثرت حرب العراق بالإضافة الى الاضطرابات في فنزويلا، عند نهاية الربع الأول من 2003 بدأت أسعار النفط تسجل ارتفاعا متواصلا غير مسبوق، و استمر الارتفاع خلال 2004، 2005 و 2006 بسبب توقف روسيا عن الإنتاج و زيادة الطلب العالمي على النفط من قبل دول شرق آسيا.

أزمة الرهون العقارية 2007 : أزمة الرهون العقارية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أثرت على نظام سعر صرف الدولار، و في السوق النفطية استمر ارتفاع الأسعار حتي وصلت سنة 2008 حدود 150 \$، وهذا ما أدى الى حدوث تضخم.

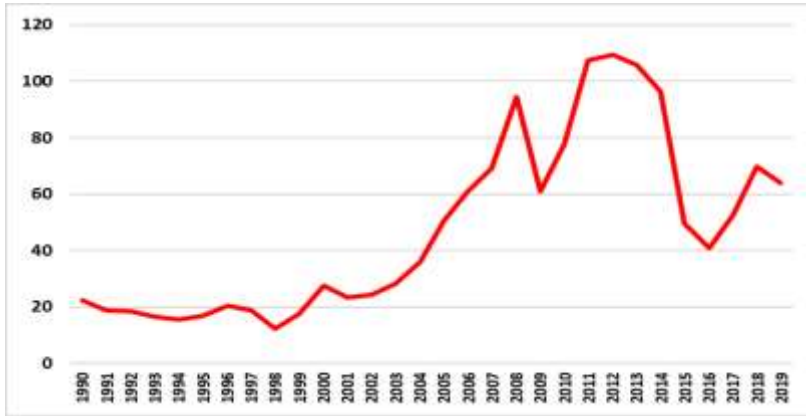
الأزمة المالية العالمية 2008: بعد أن صارت أزمة الرهون العقارية في الوم.أ أزمة مالية و انتقلت الى كل دول العالم، انخفضت أسعار النفط في أكتوبر 2008 لتصل الى 80 \$، و في نهاية أكتوبر من نفس السنة بلغ حدود 61 \$، و في 5 ديسمبر 2008 بلغ سعر البرميل 12.40 \$، و بالتالي فقد أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على أسعار النفط.

الفترة 2009-2011: شهدت سنة 2009 انخفاضا كبيرا في أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل 61 \$ ، مما أدى بمنظمة الأوبك للاستمرار في خفض الطاقة الانتاجية ليصل حجم التخفيض 4.2 مليون برميل في اليوم. اضافة الى استمرار الطلب في آسيا هذا ما سمح للأسعار بالارتفاع مرة أخرى، واستمر هذا الارتفاع حتى بلغ متوسط سعر النفط خلال سنة 2010 حوالي 77.45 \$ للبرميل.

شهدت سنة 2011 اضطرابات كبيرة أدت الى خلق فجوة بين العرض والطلب، ما أدى الى نمو أسعار النفط مقارنة بسنة 2010 بحوالي 28 % حيث بلغ متوسط أسعار النفط 107.46 خلال سنة 2011 ، ويعود ذلك لارتفاع الطلب النفطي العالمي نتيجة العودة القوية الى الحالة الطبيعية الدورية للإنتاج والتجارة الصناعية العالمية والتي لم تكن متوقعة أبدا، خاصة بعد الأزمة التي ضربت الاقتصاديات المتقدمة، خصوصا الولايات الأمريكية المتحدة، بالإضافة الى الديون السيادية ومشاكل القطاع البنكي في منطقة اليورو التي كانت أشد من المتوقع، ومن الأحداث التي شهدتها سنة 2011 (زلزال Tohoku و تسونامي اليابان).

انهيار أسعار النفط في الفترة 2014-2017: جاء انهيار أسعار النفط سنة 2014 مخالفا للتوقعات الاقتصادية، وهي حالة غريبة قلما تحصل، حيث أن التوترات التي تعرفها البلدان المنتجة للنفط(العراق، ليبيا)، إضافة الى الاضطرابات في سوريا، اليمن وأوكرانيا، وعدم وجود بدائل اقتصادية للنفط في المدى القصير يجعل من الاقتصاديين يتوقعون استقرار الأسعار في مستويات مرتفعة تفوق \$110. ومن بين أسباب هذا التراجع اتفاق المنتجين الكبار للنفط في العالم والولايات المتحدة الأمريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا، بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج، إضافة إلى أن السعودية اتخذت موقفا محسوبا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط إلى نحو 80 دولارا للبرميل لخفض الأسعار، حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمرا غير مجد اقتصاديا، ما يدفع واشنطن في النهاية الى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق.

الشكل رقم (1): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرات منظمة الدول المصدرة للنفط. OPEC

<https://www.opec.org>. Consulté le 28/08/2021

2.1 معدل النمو الاقتصادي:

مُعدّل النمو الاقتصادي هو النسبة المئوية للتغيّر في قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية محددة مقارنة بالفترة السابقة. ويستخدم مُعدّل النمو

الاقتصادي لقياس الصحة المقارنة للاقتصاد بمرور الوقت. ويتم تجميع الأرقام عادةً والإبلاغ عنها كل ثلاثة أشهر أو كل سنة. وفي معظم الحالات، يقيس مُعدّل النمو الاقتصادي التغيّر في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

إن تعقّب تطور مُعدّل النمو الاقتصادي يُشير إلى الاتجاه العام لاقتصاد البلد وحجم نموّه أو انكماشه. كما يُمكن استخدامه لتوقّع مُعدّل النمو الاقتصادي للثلاثي أو العام المقبل. وعادةً ما تعتبر الزيادة في معدل النمو الاقتصادي "إيجابية". وإذا أظهر الاقتصاد ربعين متتاليين من مُعدّلات النموّ السلبي، فإن البلد في حالة ركود رسمي. وبعبارة أخرى، إذا انخفض الاقتصاد بنسبة 2٪ عن العام السابق، فقد شهد إجمالي عدد سكانه انخفاضاً في الدخل بنسبة 2٪ في تلك السنة.

يمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال عدد من العوامل والأحداث. والأكثر شيوعاً، تؤدي الزيادة في الطلب على المنتجات إلى زيادات مقابلة في الإنتاج. والنتيجة الصافية هي المزيد من الدخل. ويُمكن للتطورات التكنولوجية والتطورات الجديدة في المنتجات أن تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. ويُمكن أن تؤدي الزيادة في الطلب من الأسواق الأجنبية إلى ارتفاع مبيعات التصدير. وفي أي من هذه الحالات، يتسبب تدفق الدخل، إذا كان حجمه كبيراً، في زيادة معدل النمو الاقتصادي. أما في حالة الانكماش الاقتصادي يتراجع المستهلكون عن الانفاق، وبالتالي ينخفض الطلب و يتبعه انخفاض في الإنتاج و مع انخفاض الإنتاج تضيع الوظائف و ينخفض الطلب أكثر ويكون معدل النمو للثلاثي سالباً.

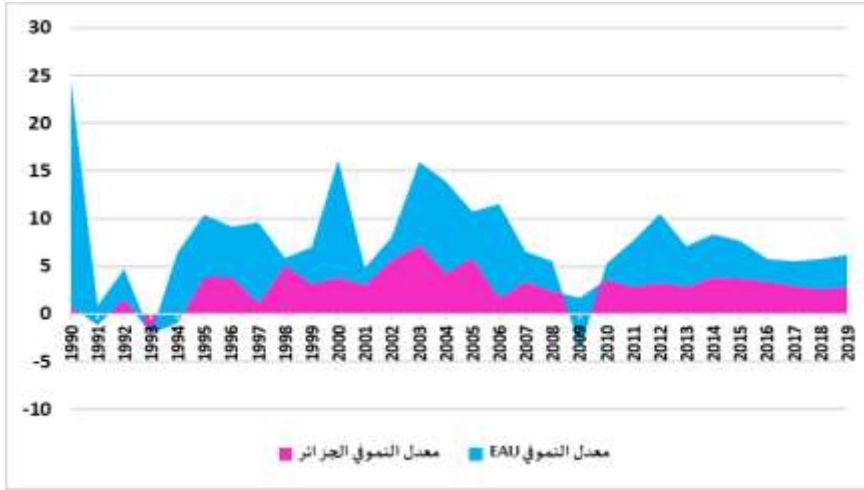
3.1 معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو مقياس أكثر فائدة من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لأنه يأخذ في الاعتبار تأثير التضخم على البيانات الاقتصادية، وبالتالي، يتجنب التشويه من فترات التضخم الشديد أو الانكماش، وهو مقياس أكثر اتساقاً⁴.

لقد عرف معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر تذبذباً خلال الفترة 1990-1995، حيث سجل قيماً سالبة في السنوات 1991، 1993، و1994 يعود السبب في ذلك انخفاض الأسعار العالمية للنفط. ليعرف ارتفاعاً سنة 1995. ثم يعود

إلى التذبذب إلى أن يصل سنة 2001 إلى 3% ويستمر في الارتفاع حتى يصل إلى أقصى قيمة له سنة 2003 وهي 7.2% نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وعلى العكس، فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط خلال بعض الفترات كما هو الحال في سنة 1994 حيث انتقل سعر البرميل من 16.33 إلى 15.53 دولار ارتفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من - 0.029 إلى 7.363 و كذلك خلال السنتين 1997 و 2019، إلا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفع.

الشكل رقم (2): معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للجزائر والامارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات <http://www.economywatch.com>

Cosulté le 28/08/2021

2. الإطار التطبيقي:

بالنسبة لهذا المحور سيتم تحري أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي قياسيًّا، في كل من الجزائر، والامارات العربية المتحدة لكونهما من الدول العربية المصدرة للنفط، وذلك من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2019.

1.2. نموذج ومنهجية الدراسة:

1.1.2. الدراسات السابقة:

تم تشخيص مفارقة ضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية لأول مرة في مجلة الايكونوميست "the economist"، حيث فسرت هذه المفارقة لأول مرة بما يعرف بالمرض الهولندي "Dutch disease". وتعود تسمية الظاهرة كذلك كونها لوحظت لأول مرة خلال سنوات الستينات نتيجة الآثار السلبية التي ظهرت في الاقتصاد الهولندي بعد اكتشاف الغاز الطبيعي. بعد ذلك خلال السبعينات تزايد إهتمام الباحثين في الميدان الإقتصادي بدراسة أثر الصدمات النفطية على اقتصاد الدول المصدرة للنفط⁵، وفي هذا الصدد نجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع على غرار الدراسة التي قام بها Aliyn and Usman (2009)⁶ والتي هدفت إلى تقدير أثر صدمات سعر النفط على النشاطات الاقتصادية الكلية الحقيقية في نيجيريا خلال الفترة 1980 - 2007، وخلصت هذه الدراسة من خلال تطبيق نموذج ال VAR إلى: وجود أثر إيجابي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وبالتالي فان الاقتصاد النيجيري سيستفيد من الزيادة غير متناظرة لأسعار النفط وعلى العكس فان الانخفاض اللامتناظر في أسعار النفط لها أثر سلبي على الناتج. كما نجد دراسة Al-mulali et al (2011)⁷ والتي سعت إلى بحث أثر الصدمات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي لقطر، خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2007، وهي بذلك تغطي كل الصدمات النفطية في الاقتصاد، وبالاعتماد على نتائج اختبار التكامل المشترك، واختبار السببية ل Granger، ونموذج تصحيح الخطأ VECM. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية طويلة وقصيرة المدى لسعر النفط على الناتج المحلي الاجمالي GDP. كما نجد دراسة ل Ghalayini (2011)⁸ والتي هدفت إلى تحري اذا ما كان هناك اختلاف في طبيعة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي بين مختلف الدول ومجموعات الدول، حيث شملت عينة الدراسة كل من مجموعة G-7 أو ما يعرف بمجموعة السبع الكبار، ودول الأوبك، بالإضافة إلى كل من روسيا، الصين والهند، وذلك بالاعتماد على اختبار السببية ل Granger، وأثبتت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة تبادلية بين سعر النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لأغلب الدول، ما عدا مجموعة السبع الكبار G-7، حيث كان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار النفط باتجاه نمو الناتج المحلي الاجمالي. كما نجد دراسة ل Augustin Kwasi

FOSU و Anthony GYAPONG (2010)⁹ وهدفت هذه الدراسة إلى تحرى علة الموارد في كل من بتسوانا ونيجيريا من خلال دراسة أثر معدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في الدولتين، حيث تعتبر بوتسوانا من أهم منتجي ومصدري الماس في العالم، بينما تعتبر نيجيريا من أهم منتجي ومصدري النفط في العالم. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر موجب لمعدل التبادل الدولي على النمو الاقتصادي في بوتسوانا، بينما كان الأثر سالباً في نيجيريا، ويعزي الباحثين هذه النتيجة إلى ما يعرف علة الموارد في نيجيريا، بينما لا تعاني بوتسوانا من نفس الظاهرة.

2.1.2. توصيف النموذج:

من أجل دراسة أثر تقلبات أسعار النفط الدولية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة، يهدف تحرى اعراض المرض الهولندي. وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$GRW = f(OP^+) \dots \dots \dots (01).$$

ومن المعادلة رقم (01) فإن المتغير التابع GRW يمثل النمو الاقتصادي، وسيتم استخدام GRWALG للتعبير على النمو الاقتصادي في الجزائر، و GRWUAE للتعبير على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، بينما المتغير التفسيري هو سعر النفط: OP. ومن المعادلة رقم (01) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$GRW_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OP_t + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (02)$$

حيث أن: $\beta_0, \beta_1, \beta_2$ تمثل معاملات النموذج، و ε_i حد الخطأ العشوائي. بينما يشرأ إلى البلد (الجزائر أو الامارات)، بينما يشير t إلى الزمن ومنه يمكن كتابة:

$$GRWALG_t = \beta_0 + \beta_1 OP_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (03)$$

$$GRWUAE_t = \beta_0 + \beta_1 GEXP_{i,t} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (04)$$

2.3 نتائج الاختبارات القياسية:

1.2.3 اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية (Stationarity Test (Unit Root Test)

يعتبر اختبار استقرار السلاسل الزمنية مرحلة مهمة في بناء النماذج القياسية، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على اختبار ديكي-فولر الموسع (Dickey and Fuller, 1979).

الجدول رقم (1): نتائج اختبار الاستقرار لديكي-فولر (Augmented duky fuller (ADF test):

رتبة السلاسل	اختبار ديكي فولر الموسع ADF						المتغيرات
	عدم وجود لقطع أو منحنى (Non)		وجود لقطع و منحنى (trend and Intercept)		وجود لقطع (Intercept).		
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
I(1)	***-4.716515	-0.309477	***-4.596497	-1.852836	***-4.676994	-1.341468	OP
I(1)	***-8.963344	-0.778865	***-8.882006	*3.427535	***-8.847724	**3.334866	GRWALG
I(0)		***-4.528239		***-7.299475		***-7.492934	GRWUAE

*** عند مستوى معنوية 1% ** عند مستوى معنوية 5% * عند مستوى معنوية 10%.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

بعد إجراء اختبار سكون، وحسب ما تبينه النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) الذي بين نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي- فولر ADF، فقد كانت نتائج استقرار النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والامارات العربية المتحدة مستقرة في المستوى، بينما كانت نتائج اختبار السكون لسلسلة أسعار النفط غير ساكنة عند المستوى حسب القيمة الحرجة ل¹⁰ (Mackinnon، 1991) عند مستوى معنوية 5%، وعند اخذ الفرق الأول تبين أن سلسلة أسعار النفط مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%.

• النتائج القياسية الخاصة بدولة الجزائر.

1/ اختبار صلاحية النموذج:

وللتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات، من بينها اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) LM للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	0.220710	Prob. F(2,23)	0.8036
Obs*R-squared	0.481002	Prob. Chi-Square(2)	0.7862

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

حسب نتائج اختبار LM الموضحة في الجدول أعلاه فإن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت $\text{Prob. Chi-Sauqre} = 0.05 < 0.7862$.

كما تم التأكد من عدم وجود اختلاف التباين وثبات البواقي عبر الزمن باستخدام اختبار ARCH، وحسب النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)، يمكن القول أيضا أن البواقي ثابتة والنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين حيث كانت $\text{Prob. Chi-Sauqre} = 0.05 < 0.8825$.

الجدول رقم (3): اختبار ثبات التباين باستخدام اختبار (ARCH)
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.020298	Prob. F(1,26)	0.8878
Obs*R-squared	0.021842	Prob. Chi-Square(1)	0.8825

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views

كما تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera)، وقد تجاوز النموذج هذه المشكلة كذلك، وهو ما توضحه النتائج الموضحة في الجدول.

الجدول رقم (4): اختبار طبيعية البواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera)

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	0.223564	0.894239

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views

ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كل المشاكل القياسية بعد اضافة الانحدار الذاتي AR والمتوسطات المتحركة MA

/2 نتائج اختبار الانحدار:

بعد التأكد من سلامة النموذج احصائيا وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك ثبات التباين ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، تم تقدير النموذج باستخدام منهجية المربعات الصغرى الاعتيادية واطافة نموذج الانحدار الذاتي $AR(1)$ والمتوسطات المتحركة من الرتبة الأولى $MA(1)$ ، وذلك بعد المفاضلة بين مجموعة من النماذج بالاعتماد على معياري *Shwarz AKAIKE*، ليتم اختيار النموذج التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار الانحدار.

Dependent Variable: GRWALG
Method: Least Squares
Date: 09/07/21 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Convergence achieved after 19 iterations
MA Backcast: 1990

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	-0.024855	0.012290	-2.022436	0.0540
C	5.183741	0.905982	5.721681	0.0000
AR(1)	0.764082	0.071328	10.71219	0.0000
MA(1)	-0.968763	0.021427	-45.21235	0.0000
R-squared	0.530130	Mean dependent var		2.935862
Adjusted R-squared	0.473746	S.D. dependent var		1.995089
S.E. of regression	1.447304	Akaike info criterion		3.704725
Sum squared resid	52.36726	Schwarz criterion		3.893317
Log likelihood	-49.71851	Hannan-Quinn criter.		3.763790
F-statistic	9.402080	Durbin-Watson stat		1.902230
Prob(F-statistic)	0.000245			
Inverted AR Roots	.76			
Inverted MA Roots	.97			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

تشير النتائج الموضحة أعلاه، وحسب قيمة معامل الانحدار R^2 إلى أن تقلبات أسعار النفط تفسر حوالي 53% من التغير في معدل النمو الحقيقي. كما تشير قيمة الاحصاء F إلى ملاءمة النموذج حيث كانت $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.000245 > 0.05$ وهي معنوية احصائيا، وحسب احصائية الدارين واتسن $D-W = 1.90$ فإن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

وتشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر عند مستوى معنوية 5,5% حيث أن $\text{Prob} = 0.054$. وحسب اشارة β_1 (-0.024) فإن أسعار النفط كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل كما أن هذا الأثر كان ضعيف. وهذه النتيجة لا تتوافق مع التوقعات الاقتصادية المسبقة، إلا أنها تتوافق مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى الأثر السلبي لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول النامية المصدرة للنفط نتيجة ما يعرف بلعنة الموارد أو لعنة النفط.

- النتائج القياسية الخاصة بدولة الامارات العربية المتحدة.

1) اختبار صلاحية النموذج:

وللتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات، من بينها اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) LM للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): اختبار الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.383907	Prob. F(2,25)	0.6851
Obs*R-squared	0.864124	Prob. Chi-Square(2)	0.6492

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

حسب نتائج اختبار LM الموضحة في الجدول أعلاه فإن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت $0.05 < 0.6492 = \text{Prob Chi-Square}$.

كما تم التأكد من عدم وجود اختلاف التباين وثبات البواقي عبر الزمن باستخدام اختبار ARCH، وحسب النتائج الموضحة في الجدول رقم (7)، يمكن القول أيضا أن البواقي ثابتة والنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين حيث كانت $0.05 < 0.4705 = \text{Prob Chi-Square}$.

الجدول رقم (7): اختبار ثبات التباين باستخدام اختبار (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.492695	Prob. F(1,26)	0.4890
Obs*R-squared	0.520727	Prob. Chi-Square(1)	0.4705

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

كما تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera)، وقد تجاوز النموذج هذه المشكلة كذلك، وهو ما توضحه النتائج التالية:

الجدول رقم (8): اختبار طبيعية البواقي باستخدام اختبار (Jarque-Bera)

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	0.739233	0.690999

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

(2) نتائج اختبار الانحدار:

بعد التأكد من سلامة النموذج احصائيا وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي، وكذلك ثبات التباين ما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، تم تقدير النموذج باستخدام منهجية المربعات الصغرى الاعتيادية، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الانحدار.

Dependent Variable: GRWUAE
Method: Least Squares
Date: 09/07/21 Time: 15:27
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP)	0.078728	0.041847	1.881350	0.0707
C	4.249439	0.624687	6.802513	0.0000
R-squared	0.115898	Mean dependent var		4.362862
Adjusted R-squared	0.083154	S.D. dependent var		3.496882
S.E. of regression	3.348338	Akaike info criterion		5.321277
Sum squared resid	302.7068	Schwarz criterion		5.415573
Log likelihood	-75.15852	Hannan-Quinn criter.		5.350810
F-statistic	3.539479	Durbin-Watson stat		1.705399
Prob(F-statistic)	0.070748			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية E-views.

تشير النتائج الموضحة أعلاه، وحسب قيمة معامل الانحدار R^2 انخفاض القوة التفسيرية للنموذج، حيث بلغة قيمة معامل التحديد 0.1158، أي أن تقلبات أسعار النفط لا تفسر إلا 11.58% من التغيرات في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للامارات العربية المتحدة على المدى الطويل، كما تشير احصائية الدارين واتسن $D-W = 1.70$ إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

وتشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة عند مستوى معنوية 7% حيث أن $Prob = 0.07$. وحسب اشارة $\beta_1 (0.078)$ فإن أسعار النفط كان لها أثر موجب على النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة على المدى الطويل كما أن هذا الأثر أيضا كان ضعيف. وهذه النتيجة تتوافق مع التوقعات الاقتصادية المسبقة، ومع العديد من الدراسات السابقة.

3. التعليق على النتائج

إن هذا البحث لا يسعى إلى معرفة ما إذا كان الأثر السلبى لوفرة الموارد الطبيعية على النمو يعود إلى وجود سابق لمؤسسات سيئة أم إلى تآكل تدريجي للمؤسسات، لكن هذا لا يمنع من مقارنة مؤشرات مؤسساتية والحوكمة لكل من الجزائر والإمارات.

كما توضحه جليا قيم مؤشرات الحوكمة¹¹ الممثلة في الجدول رقم (10) ووفقا للدراسات التي قام بها كل من Robinson¹² و Acemoglu¹³، الإمارات العربية المتحدة تتوفر على مؤسسات جيدة تعكسها مؤشرات الحوكمة الجيدة، كما يبدو أن نوعية المؤسسات لا تتدهور مع مرور الوقت. وعلى هذا الأساس فإن تحسن أسعار النفط له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة، وفضل هذه المؤسسات فإن وفرة الربح الناتج عن تحسن أسعار النفط سوف يخصص لخدمة النمو¹⁴.

وعلى العكس، سجلت الجزائر مؤشرات حوكمة مختلفة تماما عن مؤشرات الإمارات العربية المتحدة. بالمقارنة مع المتوسط الدولي (0.0)، فقد تحسنت الجزائر على نتائج سيئة (على الأقل منذ سنة 2010). حسب مؤشرات الحوكمة السيئة، وهو ما يعكس ضعف المؤسسات الجزائرية، فإن أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سلبى. فارتفاع الأسعار العالمية للنفط تؤدي من المفروض إلى ارتفاع إيرادات النفط و التي تولد بدورها البحث عن الربح في شكل رشواي وفساد، مع عواقب سلبية على النمو.

حتى وإن كانت بعض مؤشرات الحوكمة لدولة الإمارات العربية المتحدة ليست في المستوى الجيد (المؤشران الفرعيان: الجودة التنظيمية ودولة القانون خلال الفترة 2010-2012)، فهي أقل عرضة للعنة الموارد الطبيعية من الجزائر.

إذن، النتائج بينت أن تحسن أسعار النفط كانت محركا للنمو على المدى الطويل في الإمارات العربية المتحدة، بينما حدث العكس في الجزائر. وعليه فإن، وجود جهاز مؤسساتي جيد، لعنة الموارد الطبيعية ليست حتمية و أفضل مثال على ذلك النرويج الذي يزخر بالموارد الطبيعية لكن لم تمسه لعنة هذه الموارد، بل بالعكس كانت إضافة للنمو. فالنرويج يتوفر على مؤسسات جيدة و "سياسات ذكية" لتفادي هذه اللعنة¹⁵.

الجدول رقم (10): مؤشرات الحوكمة في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019¹⁶

السنة	التحكم في الفساد		فعالية الحوكمة		الاستقرار السياسي وغياب العنف		العودة التنظيمية		دولة القانون	
	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات	الجزائر	الإمارات
2010	-0.5	0.9	-0.5	0.9	-1.3	0.8	-1.2	0.3	-0.8	0.3
2011	-0.5	1.1	-0.6	1.1	-1.4	0.9	-1.2	0.4	-0.8	0.5
2012	-0.5	1.2	-0.5	1.1	-1.3	0.9	-1.3	0.7	-0.8	0.5
2013	-0.5	1.3	-0.5	1.2	-1.2	0.9	-1.2	0.8	-0.7	0.9
2014	-0.6	1.2	-0.5	1.4	-1.2	0.8	-1.2	1.0	-0.8	0.7
2015	-0.6	1.1	-0.5	1.5	-1.1	0.8	-1.2	1.1	-0.9	0.6
2016	-0.7	1.2	-0.5	1.4	-1.1	0.6	-1.2	1.0	-0.9	0.8
2017	-0.6	1.1	-0.6	1.4	-0.9	0.6	-1.2	1.0	-0.9	0.8
2018	-0.6	1.2	-0.4	1.4	-0.8	0.7	-1.3	0.9	-0.8	0.8
2019	-0.6	1.1	-0.5	1.4	-1.0	0.7	-1.3	1.0	-0.9	0.8

المصدر: <https://databank.banquemondiale.org/source/worldwide-governance->
Consulté le 30/08/2021indicators/preview/on

بالإضافة إلى ما سبق، فإن مناخ الأعمال في الجزائر غير مشجع على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية المباشرة أم خلق الاستثمارات المحلية في شكل مشاريع مقاولاتية وريادية قادرة على إنتاج سلع قابلة للتبادل التجاري، حيث أن الجزائر لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تعوق قدرتها على تحسين مناخ الأعمال بها، و هذا ما يؤكد ترتيبها حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): ترتيب الجزائر والإمارات العربية المتحدة حسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	123	116	130	134	136	143	148	152	153	154	163	156	166	157
الإمارات ع و	68	77	54	47	37	35	33	26	23	22	31	26	21	11

المصدر: <https://français.doingbusiness.org/fr/rankings> Consulté le 07/09/2021

– خاتمة:

سعت هذه الدراسة لتحري لعنة الموارد الطبيعية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990-2019، وذلك من خلال دراسة أثر أسعار النفط على النمو

الاقتصادي، حيث تشير نظرية لعنة الموارد إلى أن العديد من الدول النامية المصدرة للنفط تعاني من تراجع النمو وضعف الأداء الاقتصادي، وتعتبر كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة من أهم الدول المصدرة للنفط، ولكن وبالرغم من أن الامارات تعد من الدول الحديثة نسبيا إلا أنها حققت قفزات نوعية في مسار التنمية الاقتصادية، بينما لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية شديدة لقطاع النفط وتراجع مؤشرات التنمية.

ومن خلال هذه الدراسة تم تحري أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي قياسيا،

فكانت النتائج التجريبية كما يلي:

أثبتت النتائج التجريبية أن أسعار النفط تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل وهو ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني من لعنة الموارد، حيث لم يساهم ارتفاع أسعار النفط خلال فترات سابقة من تحسن معدل النمو، ويعود ذلك إلى تراجع مستوى المؤسسات ومناخ الأعمال، كما أشارت النتائج إلى أن أسعار النفط تفسر 53% من تقلبات معدلات النمو، وهو ما يبرز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط.

وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت النتائج القياسية أن أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الامارات على المدى الطويل وبالرغم من أنه أثر هامشي إلا أنه موجب، وقد أظهرت النتائج القياسية أن أسعار النفط لا تفسر التقلبات في معدل النمو إلا بنسب ضعيفة لم تتجاوز 11.58%، وهو ما يشير إلى قدرة الاقتصاد الاماراتي من التخلص من التبعية لقطاع النفط وتحقيق تنوع اقتصادي يستند إلى قطاعات انتاجية حقيقية ساعد على تطويرها نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال الذي ساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أداء اقتصادي أكثر استقرارا.

الاقتراحات

يعتبر تدخل الدولة ضروري للحد من التداعيات السلبية لوفرة الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية على الاقتصاد من تراجع القطاع الصناعي خارج المحروقات وانخفاض النمو والاستثمار وانتشار سلوك البحث عن الربح.

ومن بين ما يمكن استخدامه كأداة لإدارة مداخل النفط:

- السياسة المالية بالتخصيص الجيد للإنفاق العام لمصلحة الاقتصاد المحلي بتوظيفها واستثمارها في القطاعات المنتجة.
- سن قوانين و تشريعات تحدد المسؤولية المالية و الحرص على تطبيقها و اتخاذ إجراءات ردعية ضد من يخالفها.

- الإحالة والتهميش:

¹ Robinson, J., & Ragmar, T. The political foundation of the resource curse. Journal of developement économics,(2006). P 447.

² Krueger, A. The political economy of the rent-seeking society. American Economic Review 64. (1974). p293.

³ Isham, J. L. Pritchett, M., & Busby, M. The varieties of the ressource experience: How natural ressource export structures affect the political economy of economic growth. Washington: World Bank. (2003).

⁴ <https://ar.earnmoneyfromhometoday.com/real-economic-growth-rate> . Consulté le 05/09/2021.

⁵ بوالشعور شريفة، المرض الهولندي: دراسة قياسية حالة الجزائر، مجلة دراسات جامعة الأغواط، العدد 47، 2016، ص 247.

⁶ Aliyu, Shehu Usman Rano "Oil Price Shocks and the Macroeconomic of Nigeria: A Non Linear Approach ", MPRA, School of Management, No. 18726 2009, pp 01-36.

⁷ Al-mulali, Usama and Che Sab, Che Normee, "The Impact of Oil Shocks on Qatar's GDP", MPRA: Munich Personal RePEc Archive, No. 27822, posted 02. 2011.

⁸ Iatifa Ghalayini, "The Interaction between Oil Price and Economic Growth", Middle Eastern Finance and Economics, No 13, Pp127-141.

⁹ Augustin Kwasi FOSU, Anthony GYAPONG, **Termes de l'échange et croissance des économies basées sur les ressources naturelles: deux pays, deux histoires** Présentation prévue a l'occasion du Séminaire de haut niveau organise par l'Institut du FMI «Ressources naturelles, finance et développement : enjeux d'hier et d'aujourd'hui», organise à Alger (Algérie) les 4 et 5 novembre 2010

¹⁰ Mackinnon James J., Critical Values for Cointegration Test in Long-Run Relationships: Reading in Cointegration, Oxford University Press, 1991, pp 267-276 .

- ¹¹ قيمة كل مؤشر من هذه المؤشرات تأخذ القيم من - 2.5 إلى + 2.5 مع متوسط عالي بقيمة 0.0.
- ¹² Robinson, J. K. Botswana as a role model for country success. UNI-Wider Research Paper 40. (2009).
- ¹³ Acemoglu, D. An African success: Botswana. Analytic development narratives, P 54. (2002).
- ¹⁴ Knack, S., & Keefer, P. Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional measures. Economic and politic, (1995). P207.
- ¹⁵ Capellen, A. and Mjaset, L. Can Norway be a role model for natural resource abundant countries. Wider research paper n°23. 2009
- ¹⁶ تم أخذ الفترة 2010-2019 لعدم توفر البيانات.

- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المقالات:

- بوالشعور شريفة، (2016)، المرض الهولندي: دراسة قياسية حالة الجزائر، مجلة دراسات جامعة الأغواط، العدد 47.
- Acemoglu, D. (2002), An African success: Botswana. Analytic development narratives.
- Aliyu, Shehu Usman Rano, (2009). "Oil Price Shocks and the Macroeconomic of Nigeria: A Non Linear Approach ", MPRA, School of Management, No. 18726, pp 01-36.
- Al-mulali, Usama and Che Sab, Che Normee, (2011). "The Impact of Oil Shocks on Qatar's GDP", MPRA: Munich Personal RePEc Archive, No. 27822.
- Capellen, A. and Mjaset, L. Can, (2009). Norway be a role model for natural resource abundant countries. Wider research paper n°23.
- Isham, J. L. Pritchett, M., & Busby, M, (2003), The varieties of the ressource experience: How natural ressource export structures affect the political economy of economic growth. Washington: World Bank.
- Knack, S., & Keefer, P. (1995), Institutions and economic performance: Cross-country tests using alternative institutional measures. Economic and politic.
- Krueger, A. (1974),The political economy of the rent-seeking society. American Economic Review 64.
- latifa Ghalayini, "The Interaction between Oil Price and Economic Growth", Middle Eastern Finance and Economics, No 13, Pp127-141.

- Mackinnon James J., (1991), Critical Values for Cointegration Test in Long-Run Relationships: Reading in Cointegration, Oxford University Press, pp 267-276.
- Robinson, J., & Ragmar, (2006), T. The political foundation of the resource curse. Journal of developement économics.
- -----&. K. (2009), Botswana as a role model for country success. UNI-Wider Research Paper 40.

ثانيا: المداخلات:

Augustin Kwasi FOSU, Anthony GYAPONG, (les 4 et 5 novembre 2010), **Termes de l'échange et croissance des économies basées sur les ressources naturelles: deux pays, deux histoires** Presentation prévue a l'occasion du Seminaire de haut niveau organise par l'Institut du FMI «Ressources naturelles, finance et developpement: enjeux d'hier et d'aujourd'hui», organise a Alger (Algerie)

ثالثا: مواقع الشبكية:

- <https://ar.earnmoneyfromhometoday.com/real-economic-growth-rate>. Consulté le 05/09/2021.
- نشریات منظمة الدول المصدرة للنفط:
- OPEC. <https://www.opec.org>. Consulté le 28/08/2021
- <https://www.economywatch.com/economic-statistics>